Distr.: General
12 October 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الدورة العاشرة

أتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية،

11-15 كانون الأول/ديسمبر 2023

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الدولي

التقدم المحرز والتحديات المواجهة في تنفيذ قرار المؤتمر 1/9، المعنون "إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها"

تقرير الأمانة

أولا- معلومات أساسية

1- في الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي" الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لمكافحة الفساد[1]، التزمت الدول الأعضاء والدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بجملة أمور بينها ضمان اتخاذ التدابير المناسبة لمنع الفساد ومكافحته عند التصدي للأزمات والطوارئ الوطنية أو التعافي منهما، مع السعي إلى عدم التأثير سلبا على سرعة الاستجابات ونوعيتها في مثل تلك الحالات. والتزمت أيضا بمضاعفة جهودها لمنع الفساد ومكافحته وضمان أن تكون ضمانات منع الفساد وتدابير التصدي له عناصر أساسية لجهودها في مجال التعافي في الوقت الذي تتصدى فيه لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

2- وفي القرار 1/9 الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعنون "إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها"، استجاب المؤتمر لتلك الدعوة بمجموعة شاملة من ضمانات مكافحة الفساد التي ينبغي أن تطبقها الدول في

* CAC/COSP/2023/1.

(1) قرار الجمعية العامة دا-1/32، المرفق.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أوقات الأزمات منها السياسات والمؤسسات السليمة وتدابير حماية الأموال العامة والمشتريات وكذلك تدابير التصدي لسوء السلوك المحتمل.

3- وفي الفقرة 25 من القرار 1/9، طلب المؤتمر إلى الأمانة أن تقدم إلى المؤتمر في دورته العاشرة تقريرا بشأن التقدم المحرز والتحديات المواجهة في تنفيذ القرار. وبالإضافة إلى ذلك، أوعز المؤتمر، في الفقرة 23 إلى اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي، بأن يقوم، بدعم من الأمانة، بجمع وتحليل المعلومات التي تقدمها الدول الأطراف على أساس طوعي عن أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بالتعاون الدولي على مكافحة الفساد في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها، بهدف وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف للنهوض بجهود منع الفساد واستبانته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها.

4- وتتضمن هذه المذكرة تحليلا للتقارير الواردة من 35 طرفا في الاتفاقية حتى 13 أيلول/سبتمبر 2023[2] استجابة لمذكرة شفوية تلتمس معلومات عن التقدم المحرز والتحديات المواجهة في تنفيذ الفقرات 1-21 من قرار المؤتمر 1/9[3]. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن المذكرة ملخصا لوضع المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف (انظر الفقرتين 23 و24).

ثانيا- تحليل التدابير المتخذة لتعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها

5- من أجل تيسير تحليل التقارير الواردة، جُمِعت فقرات قرار المؤتمر 1/9 معا في إطار مواضيع مترابطة.

ألف- سياسات مكافحة الفساد ورصد التدابير واستقلالية السلطات المعنية ومواردها (الفقرات 1-3 من قرار المؤتمر 1/9)

1- سياسات مكافحة الفساد ورصد التدابير

6- اعتمدت عدة بلدان مؤخرا استراتيجيات جديدة لمكافحة الفساد أو كانت بصدد إعدادها، مع مراعاة الدروس المستخلصة في كثير من الأحيان خلال جائحة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، نظمت استراتيجية الدولة لمكافحة الفساد في طاجيكستان للفترة الممتدة حتى عام 2030، على نحو صريح، استعداد السلطات المعنية لحالات الطوارئ، لا سيما مكافحة الفساد أثناء حالات الطوارئ. وكلفت هايتي بإجراء تحليل لمخاطر الفساد في حالات الطوارئ من أجل تعزيز السياسات العامة لمكافحة الفساد وذلك لضمان التأهب لحالات الطوارئ في استراتيجيتها الجديدة لمكافحة الفساد.

7- وشملت مجالات التركيز في الاستراتيجيات الجديدة التدابير الوقائية وإذكاء الوعي، وكذلك تدابير التجريم وإنفاذ القوانين. وأفادت ألبانيا بأن استراتيجيتها الجديدة تزيد من الشفافية والمساءلة والرصد بالنسبة للقطاعات الضعيفة بوجه خاص مثل إدارات الجمارك والضرائب والحكومات المحلية والشرطة والقضاء،

(2) الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأردن وإسبانيا وألبانيا وأوكرانيا وإيطاليا وباراغواي والبرتغال وبلجيكا وبنما وبوتسوانا وبوركينا فاسو والبوسنة والهرسك وبولندا وتايلند وتركيا والجزائر والجمهورية الدومينيكية وجمهورية مولدوفا وجورجيا والدانمرك والسلفادور وسلوفاكيا وطاجيكستان وغينيا وقبرص وقيرغيزستان وكوستاريكا والكويت ومدغشقر والمكسيك والمملكة العربية السعودية وهايتي وهنغاريا.
وقد أتيحت النصوص الكاملة للتقارير على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الرابط: www.unodc.org/unodc/en/corruption/COSP/session10.html.

(3) يرد في الوثيقة CAC/COSP/2023/18 ملخص لتدابير تنفيذ الفقرة 22 بشأن الصلات بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة.

بالإضافة إلى تعزيز نزاهة القطاع العام وحماية الأموال والموجودات العمومية من إساءة استعمالها. وكذلك راجعت قبرص خطة عملها الأفقية الوطنية في عام 2021، مستهدفة جملة أمور بينها تعزيز الإطار القانوني الحالي وتحديثه بالإضافة إلى الإشراف وتقييم المخاطر والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني. وكان الاتحاد الأوروبي بصدد مطالبة دوله الأعضاء باعتماد قواعد فعالة بشأن الوصول المفتوح إلى المعلومات التي تهم المصلحة العامة، والإفصاح عن تضارب المصالح في القطاع العام وإدارته، وكذلك الإفصاح عن موجودات الموظفين العموميين والتحقق منها، وتنظيم التفاعل بين القطاعين الخاص والعام.

8- وفيما يتعلق بمنهجية وضع الاستراتيجيات، أنشأت كوستاريكا فريقا عاملا لأصحاب مصلحة متعددين يضم مؤسسات من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لإعداد استراتيجية وطنية للنزاهة ومنع الفساد ذات أهداف مشتركة قابلة للقياس وتطويرها وتنفيذها. واعتمدت البرتغال على فريق من الخبراء لصياغة استراتيجية وطنية بشأن الوقاية والقمع اعتُمِدَت في عام 2021 بعد مشاورات عامة. ويتمثل أحد التعديلات التشريعية الأولى المستندة إلى الاستراتيجية الجديدة في تحسين التزامات الإبلاغ المترتبة على شاغلي المناصب السياسية والعامة الرفيعة.

9- وأبلغت عدة دول عن اتخاذ تدابير لضمان الرصد والتقييم الفعالين لاستراتيجيات مكافحة الفساد والتدابير المنفذة في أوقات الطوارئ. فقد أجرت تايلند تقييمات سنوية لأداء المشاريع والأنشطة الوقائية للاستجابة للأهداف والمؤشرات التي حددتها استراتيجيتها الوطنية. وأنشأت الكويت فريقا لمتابعة الأداء الحكومي أثناء الجائحة، وأعد ذلك الفريق تقييما تقنيا بالاشتراك مع الجمعية الكويتية للشفافية للوقوف على تطبيق معايير سيادة القانون وكفاءة النظم والإجراءات والمساءلة والشفافية في اتخاذ القرار. وقد أطلقت إسبانيا خطة استراتيجية وطنية للشرطة في عام 2022 تتضمن جملة أمور منها مؤشرات مثل النسبة المئوية للقضايا الملاحقة قضائيا مقارنة بالعدد الإجمالي للتحقيقات المحلية المتصلة بالفساد وبوجه خاص تلك العابرة للحدود، وقيمة الأصول المضبوطة المتأتية من أعمال الفساد. وقد أجرت اللجنة الوطنية للوقاية من المخاطر والاستجابة في حالات الطوارئ في كوستاريكا تحليلا داخليا لمخاطر الفساد في مختلف القطاعات والإجراءات وأعدت استراتيجيات مقابلة للتخفيف من حدتها. وفي الاتحاد الروسي، أدت أنشطة الرصد في إطار خطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد للفترة 2021-2024 إلى استعراض الممارسات الجيدة في تنظيم عمل هيئات مكافحة الفساد فضلا عن توصيات لضمان الاستقلال التنظيمي والوظيفي لتلك الهيئات. واستخدمت جمهورية مولدوفا تقييم النزاهة المؤسسية، وهو عملية لاستبانة مخاطر الفساد داخل الكيانات العمومية باستخدام أساليب تحليلية وعملية لاستبانة المخاطر وأسبابها وعواقبها وتقديم توصيات للتخفيف منها. وأنشئت خطط للنزاهة تتضمن ما مجموعه 350 توصية للتخفيف من الثغرات والمخاطر المستبانة. وأفادت المكسيك أنه استنادا إلى سياستها الوطنية الجديدة لمكافحة الفساد وبرنامجها التنفيذي، نفذت 19 مؤسسة 286 نشاطا لمكافحة الفساد في عام 2022، والتزمت 68 مؤسسة بتنفيذ أكثر من 880 نشاطا في عام 2023.

10- وكانت التحديات المتعلقة باستراتيجيات وسياسات مكافحة الفساد متشابهة عبر البلدان والمناطق. وشملت التحديات المحددة إنشاء آليات تنسيق فعالة فيما بين المؤسسات والمنظمات والمستويات الحكومية لتنفيذ ورصد السياسة الوطنية لمكافحة الفساد (المكسيك)؛ وشدة تعقيد الإطار التشريعي والتنظيمي القائم، فضلا عن عدم الوضوح فيما يتعلق بتنفيذه (إسبانيا)؛ والطبيعة المعقدة والمستهلكة للوقت للتغييرات التشريعية والتنسيق بين الوكالات ولوضع أنظمة رصد قوية ومساءلة متينة (بوتسوانا)؛ والتحديات المالية، لا سيما تلك الناتجة عن ندرة الموارد في أوقات الطوارئ (الأردن)؛ وأوجه القصور والتأخير في تنفيذ الاستراتيجيات بسبب حالة طوارئ في أحد البلدان. وفي هذا الصدد، أفادت جمهورية مولدوفا بأنه في حين أن الأنشطة الواردة في خطة عملها لتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد، مثل التدريب في مجال مكافحة الفساد، قد ركدت خلال جائحة كوفيد-19، لم يتبين أن حالة الطوارئ المعلنة بسبب الحرب في أوكرانيا المجاورة تؤثر على تنفيذ خطة العمل.

11- وبعد أن وجدت أنشطة الرصد أن تنفيذ سياسات مكافحة الفساد لم يكن كافيا، قامت وكالة مكافحة الفساد في البوسنة والهرسك بصياغة خطة عمل لمنع الفساد خلال جائحة كوفيد-19، تضمنت جملة أمور منها أهداف تتعلق برصد ومراقبة المشتريات العامة، والإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين عن المخالفات، والحد من احتمالات إساءة استخدام السلطات التقديرية في أوقات الأزمات. وعلى الرغم من عملية الصياغة الدقيقة والمشاركة العامة من خلال عملية تشاور بالوسائل الإلكترونية، لم يعتمد مجلس الوزراء مشروع استراتيجية مكافحة الفساد للفترة 2022-2024، مما دفع وكالة مكافحة الفساد إلى أن تصدر بدلا عن ذلك إرشادات تنطبق على جميع مستويات الحكومة.

2- استقلالية السلطات ذات الصلة ومواردها

12- أبلغت عدة دول عن التدابير التي وضعت لضمان الاستقلال وتوفير الموارد للمؤسسات لكي تؤدي مهامها بفعالية وبمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له، فضلا عن جهود التنسيق في أوقات الطوارئ. وأشارت قبرص إلى عام 2022 باعتباره علامة تاريخية للبلد في مكافحة الفساد إذ اعتمدت فيه ثلاثة تشريعات أدت إلى إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد ونظمت أنشطة الضغط وحماية المبلغين عن المخالفات.

13- وتمثل الهيئة العليا لمراقبة الدولة ومكافحة الفساد أعلى هيئة للرقابة الإدارية ومكافحة الفساد في بوركينا فاسو. وتتمتع بمركز سلطة إدارية مستقلة وتعمل كحلقة وصل بين المشاركين في مكافحة الفساد وسلطات الدولة. وأشارت بوتسوانا إلى مديريتها المعنية بالفساد والجريمة الاقتصادية باعتبارها "رأس الحربة في مكافحة الفساد"، ويُكفل استقلالها عن التأثير الخارجي، بما في ذلك في أوقات الطوارئ. وشددت بوتسوانا أيضا على أهمية استقلالية مراجعي الحسابات في ضمان إجراء مراجعات استباقية ومستقلة للحسابات. وأشارت وكالة مكافحة الفساد التابعة لدائرة أمن الدولة في جورجيا إلى أنها تعمل باستمرار على زيادة جهودها في المجالات العملياتية/التحقيقية والوقائية والتحليلية الرامية إلى تحسين مكافحة الفساد.

14- وأنشأت عدة دول وكالات أو وحدات جديدة أثناء الجائحة، بما في ذلك بولندا، التي أنشأت مكتب الجرائم الاقتصادية تحت إشراف الشرطة الوطنية. وفي عام 2023، أنشئت الآلية الوطنية لمكافحة الفساد في البرتغال. وتتمتع هذه الهيئة الجديدة بالاستقلال المالي والاستقلال عن الحكومة والبرلمان وتتولى ضمان تنفيذ أنظمة الامتثال الفعالة في جميع الكيانات القانونية الخاصة التي تضم 50 موظفا أو أكثر وفي جميع كيانات القطاع العام التي توظف 50 موظفا أو أكثر. وطُلب من جميع الكيانات المشمولة أن يكون لديها خطة لمنع مخاطر الفساد، ومدونة لقواعد السلوك، وبرامج تدريب داخلية، وقنوات للإبلاغ ونظم للمراقبة، وكذلك إجراءات لضمان تنفيذ برامج مكافحة الفساد ورصدها وتقييمها. وتولت هيئة مكافحة الفساد القبرصية المنشأة حديثا المسؤولية عن تقييم مخاطر الفساد وتحديد مؤشرات التقييم وإصدار الآراء والاقتراحات والتوصيات للسلطات المختصة.

15- وأبلغت عدة دول عن اتخاذ تدابير لتحسين التعاون فيما بين وكالات سلطاتها المختصة. فشبكة مكاتب ووكالات مكافحة الاحتيال والفساد في إسبانيا، التي تتألف من وكالات اتحادية وإقليمية ومحلية، بما فيها السلطات المسؤولة عن الاشتراء والمنافسة ومراجعة الحسابات، توفر منبرا للتعاون وتبادل المعلومات ولصياغة مقترحات في مجال مكافحة الفساد. وفي تايلند، كانت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد هي السلطة الرائدة في تنفيذ سياسات مكافحة الفساد وتعاونت مع بضع عشرات من الوكالات، بما في ذلك 11 وزارة مختلفة. وفي الاتحاد الأوروبي، خلال جائحة كوفيد-19، أقام الفصل الأوروبي (European Semester) بصفته المنتدى المعني بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية تعاونا مؤقتا مع مرفق التعافي والقدرة على الصمود، وهو أداة مؤقتة للتعافي، بهدف مساعدة الاتحاد الأوروبي على التخفيف من الأثر الاقتصادي والاجتماعي للجائحة. وفي عام 2022، أنشئ في بنما برنامج مشترك بين المؤسسات سُمي شبكة الأخلاقيات العامة لتعزيز الممارسات

الأخلاقية من خلال استحداث مساحات شاملة وتشاركية يسرت تبادل الأفكار والخبرات والمشاورات بهدف إنشاء أنظمة نزاهة في المؤسسات العامة.

16- وكان من التحديات التي أشارت إليها البلدان القيود المفروضة على الموارد. ولاحظت البرتغال أنه إذا لم يتوفر ما يكفي من التمويل والموظفين والموارد التقنية، فإن القدرة على إجراء تحقيقات شاملة في قضايا الفساد ومقاضاة مرتكبيها يمكن أن تضعف. وبالمثل، أفادت البوسنة والهرسك بأن محدودية الموارد المادية والتقنية تمثل تحديات، الأمر الذي حُدد أيضا ضمن المسائل التي استبانتها استعراضات النظراء لمكافحة الفساد : فمن أصل ملاك الموظفين الذي كان مقررا في البداية ويبلغ 41 موظفا لم يتح سوى 24 موظفا لتنفيذ مهام وكالة مكافحة الفساد. وأفادت بوركينا فاسو بأنه لم يتم بعد إنشاء قنوات اتصال إلكترونية لتمكين هيئات مكافحة الفساد والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وسائر الكيانات المختصة من تبادل أحدث المعلومات دون تأخير.

باء- تضارب المصالح، والمشتريات العمومية، وإدارة المخاطر، والرقابة، وإدارة الأموال العمومية، والسلطة التنفيذية في حالات الطوارئ (الفقرات 4-7 و9 و14)

1- تضارب المصالح

17- أفادت عدة دول بأنها عززت المعايير لمنع تضارب المصالح عند إدارة الأموال العمومية في أوقات الطوارئ. وكمثال على ذلك، رسَّخت خطة التعافي والتحول والقدرة على الصمود في إسبانيا الالتزام بمعالجة تضارب المصالح فيما يتعلق بأي شخص يشارك في عمليات تقديم العطاءات للعقود العامة وتقديم المنح. وفي عام 2022، اعتمدت قبرص قانونا جديدا حدد مفهوم تضارب المصالح وكلفت المسؤولين بإبلاغ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بحالات التضارب والتنحي في حالات تأثرهم شخصيا بالقرارات. واعتبارا من عام 2022، أُلزم المسؤولون العموميون في بنما بتقديم إعلان تضارب المصالح إلى الهيئة الوطنية للشفافية والوصول إلى المعلومات عند توليهم مناصبهم وبتحديث ذلك الإعلان سنويا وعند المغادرة. وبالمثل، يتعين على المسؤولين في باراغواي تقديم إعلانات تضارب المصالح، التي يجري تحديثها بانتظام. وفي طاجيكستان، يتعين على الموظفين العموميين أن يعلنوا سنويا عن دخلهم وموجوداته، بينما تعكف تايلند على اعتماد تشريع يركز على منع حالات تضارب المصالح. وفي بوركينا فاسو، طُلِب من الموظفين العموميين الإعلان عن أي تضارب محتمل في المصالح، ووضعت آليات لاستعراض الانتهاكات وإدارتها والمعاقبة عليها.

18- وكنهج لإدارة تضارب المصالح، يمكن إعفاء المسؤولين في الاتحاد الروسي من الإجراءات التأديبية إذا كان عدم امتثالهم لمتطلبات منع تضارب المصالح أو حله ناتجا عن ظروف خارجة عن إرادتهم. ومع ذلك، يجب على المسؤولين الإبلاغ عن هذه الظروف وضمان الامتثال في غضون شهر واحد بعد انتهاء تلك الظروف. وفي عام 2023، اعتمدت إسبانيا نظام النزاهة الذي تضمن قواعد تنظيمية بشأن منع وإدارة تضارب المصالح وإدارة الهدايا والضيافة. ومن أجل تقديم الإرشاد بشأن تضارب المصالح، أتاحت وزارة المالية في بلجيكا إجابات لأسئلة يتكرر طرحها وأنشأت وحدة محددة للإجابة على أية أسئلة قد تكون لدى الموظفين فيما يتعلق بالأنشطة الخارجية.

19- وينص القانون المتعلق بجماعات الضغط لعام 2022 في قبرص على إصدار إرشادات بالإضافة إلى مدونة أخلاقيات لجماعات الضغط. وكذلك كانت إسبانيا، من بين بلدان أخرى، بصدد تنظيم العلاقة بين جماعات المصالح والأشخاص الذين يشغلون مناصب معرضة للتأثير الخارجي.

2- الاشتراء

20- استلزمت جائحة كوفيد-19 الاشتراء الطارئ في كل بلد من بلدان العالم. وكمثال على ذلك، في بوتسوانا، مُنِح موظفو المحاسبة السلطة والمسؤولية الكاملتين فيما يخص الموافقة على عمليات الاشتراء وتنفيذها. بيد أن تدابير الاستجابة السريعة، إذا لم يتم كبحها، توفر منافذ للفساد، وأفادت الجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا بأن سلطات إنفاذ القانون لديهما تقاضي المسؤولين لاستغلالهم إجراءات الاشتراء الطارئة. ومن أجل ضمان حماية المنافسة الحرة والشفافية في الاشتراء والرقابة القوية، عزز الاتحاد الروسي والأردن وألبانيا والبرتغال وبلجيكا وبوتسوانا والبوسنة والهرسك وتركيا والسلفادور وطاجيكستان وغينيا وقبرص وكوستاريكا تشريعاتهم المتعلقة بالاشتراء. ومن بين التحسينات التي أُبلغ عنها اتخاذ إجراءات أفضل في مجال الرصد، واستخدام التكنولوجيا للتخفيف من المخاطر، ومطالبة المتعاقدين بتقديم خطط لمنع الفساد، وإصدار توصيات منهجية بشأن تحديد مخاطر الفساد في عمليات الاشتراء والتقليل منها إلى أدنى حد ممكن. ونظمت وزارة العدل والسلام في كوستاريكا أنشطة لتوعية القطاعين العام والخاص بشأن تعزيز إجراءات الاشتراء واستحدثت نظاما لرصد كل ما يقدم ويُتلقى من تبرعات اللوازم الصحية. وأدخلت البوسنة والهرسك في عام 2022 تحسينات فيما يتعلق بالاشتراء الإلكتروني، ورصد عمليات الاشتراء، وتدريب مسؤولي المشتريات ومنع تضارب المصالح.

21- ومن أجل ضمان تخفيف المخاطر في الأزمات المقبلة وجمع أفضل الممارسات، أجرت عدة بلدان عمليات تقييم تحليلية فيما يتعلق بالاشتراء في حالات الطوارئ. وأصدرت إسبانيا سلسلة من التوصيات لمزيد من الشفافية والفعالية بناء على تقييم عقود الطوارئ الصادرة في عامي 2021 و2022. وحللت السلطات البرتغالية أيضا البيانات المتعلقة بإجراءات وعقود الاشتراء العمومي للتوصل إلى أمثلة على أفضل الممارسات وعلامات التحذير. وفي نهج وقائي، استخدمت سلوفاكيا أدوات تحليلية وإجراءات خبراء في تجهيز المعلومات لاستبانة المخاطر العالية للنشاط الإجرامي الفاسد.

22- وأدت الجائحة إلى تسريع اعتماد المنصات الرقمية لضمان إمكانية التتبع والمساءلة وسلامة البيانات في جميع عمليات الاشتراء في العديد من البلدان. وجعلت تركيا الاشتراء الإلكتروني إلزاميا في عام 2022، ودعمت آليات مراجعة الحسابات والرقابة القضائية إجراءات منح العقود الشفافة والسليمة. وأنشأت بنما مرصد المشتريات العامة عبر الإنترنت "PanamaCompra en Cifras"، الذي يقدم معلومات عن المعاملات التي تضطلع بها الدولة لتنفيذ مشاريع جديدة. وبالإضافة إلى تعزيز إمكانية الوصول والكفاءة والشفافية التي توفرها المنصات الرقمية، يمكن للتكنولوجيا أيضا أن تدعم الشمولية واستيعاب الجميع. فعلى سبيل المثال، نفذت بنما منصة لعروض الأسعار عبر الإنترنت يعلن من خلالها عن مشتريات متوخاة منخفضة القيمة، مما يؤدي إلى زيادة فرص المشاركة لمزيد من الشركات في طلبات الشراء تلك. وشددت السلطات التايلندية أيضا على أن استحداث نظام "الاشتراء الحكومي الإلكتروني: e-GP" قد وسع فرص مشاركة البائعين في مشاريع الاشتراء العمومي على أساس عادل ومتكافئ.

23- وقد أدى تواتر الفساد في الاشتراء وأثره إلى قيام بعض البلدان بتجريم أفعال تتعلق بعملية الاشتراء. وجرمت بوركينا فاسو ممارسة المغالاة في الفواتير، في حين أطلقت وكالة المشتريات العامة في البوسنة والهرسك مبادرة لتجريم إساءة استعمال إجراءات المشتريات العمومية تجريما شاملا.

3- إدارة المخاطر

24- أبلغت البلدان عن مبادرات للتخفيف من مخاطر الفساد في المشتريات والإغاثة في حالات الكوارث. وفي البرتغال، وفي خضم تنفيذ تدابير طارئة لمواجهة جائحة كوفيد-19، أصدر مجلس منع الفساد توصيات

بشأن الوقاية من مخاطر الفساد والمخالفات ذات الصلة، مشددا على ضرورة أن يلتزم جميع متخذي القرارات والموظفين العموميين بأقصى مستويات الشفافية والأخلاق والنزاهة.

25- وكلفت خطط التعافي في عدة بلدان بإجراء تقييمات لمخاطر الفساد. وفي إسبانيا، تطلبت خطة التعافي والتحول والقدرة على الصمود، من أجل توجيه الأموال التي خصصها الاتحاد الأوروبي لإصلاح الأضرار الناجمة عن أزمة كوفيد-19، من جميع الكيانات التي تدير الأموال العامة في إطار الخطة بوضع خطة "تدابير مكافحة الاحتيال" وإجراء تقييم للمخاطر. وكذلك أجرت البوسنة والهرسك وبوتسوانا وسلوفاكيا تقييمات منتظمة لمخاطر الفساد من أجل تحديد ومعالجة أي ثغرات أو نقاط ضعف في إدارة المنظمات العمومية وأطرها التنفيذية. وفي جمهورية مولدوفا، أدرج مستشفى في تقييم النزاهة المؤسسية وتلقى نحو 80 توصية تهدف إلى تخفيف أعمال الفساد المحتملة أو السيطرة عليها. وأفادت تايلند بأنها استخدمت نتائج تقييمات مخاطر الفساد لتجميع قاعدة بيانات للمخاطر على مستوى المقاطعات والمستويين الإقليمي والوطني. وأفادت كوستاريكا بأن استراتيجيتها الوطنية للنزاهة ومنع الفساد تتضمن معلومات بشأن إدارة مخاطر الفساد في التعامل بين القطاعين العام والخاص بغية منع تضارب المصالح.

4- مراجعة الحسابات والرقابة

26- خلال حالات الطوارئ والأزمات، تتسم مراجعة الحسابات والرقابة بأهمية حاسمة لضمان استخدام الأموال العامة على النحو المناسب وكشف المخالفات، وأبلغت عدة دول عن اتخاذ تدابير في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، راجعت بوتسوانا أنشطة الاشتراء التي نفذت خلال جائحة كوفيد-19 وأجرت مراجعة لتأهب البلد واستجابته للجائحة ولإدارة صندوق الإغاثة. كما راجعت بوركينا فاسو إنفاق الأموال المخصصة لإدارة الأزمات أثناء تفشي كوفيد-19. بالإضافة إلى ذلك، دققت حسابات وزارة الدفاع بين عامي 2021 و2023 استجابة لتقارير عديدة من المواطنين بشأن الإنفاق العسكري في سياق الأزمة الأمنية في البلد. وأكد تقييم أجراه ديوان المحاسبة في إسبانيا بشأن فعالية نظام الحوكمة المشتركة المتعدد المستويات في التغلب على التحديات الناجمة عن كوفيد-19 قدرة النظام على تعزيز التعاون الأساسي في ظل ظروف شاقة، واستبان أيضا المجالات التي يمكن تحسينها.

27- وأنشأت بلجيكا وبنما والبوسنة والهرسك وتايلند وقبرص وكوستاريكا نظما للمراجعة الداخلية للحسابات في مؤسساتها العامة، وتبين أنها مفيدة في ضوء تزايد مخاطر الفساد بسبب عمليات التكيف التشغيلي السريعة وإعادة تخصيص الموارد بصورة عاجلة. ومن أجل تحسين القدرات، تلقت وحدات المراجعة الداخلية للحسابات في جميع الوزارات ووكالات الوزارات في قبرص تدريبا على مواضيع مثل تقييم المخاطر وإدارتها، وتخطيط وإجراء عمليات المراجعة الداخلية للحسابات. وقُدِّم مزيد من الإرشاد من خلال التدريب على عمليات تحديد المخاطر وتقييمها ونشر دليل مفصل عن المراجعة الداخلية للحسابات. وحدثت بنما معاييرها الوطنية لمراجعة الحسابات استنادا إلى معايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

28- وفي غينيا، يطلب من الأعمال التجارية إخطار المدعي العام بنتائج عمليات مراجعة الإدارة أو الامتثال التي تكشف عن حالات فساد أو جرائم مماثلة. ومن التحديات التي لوحظت في غينيا أن التحقيقات التي أجراها مراجعو الحسابات كانت محدودة بسبب عدم تعاون بعض أصحاب المصلحة.

5- إدارة المالية العامة

29- كجزء من الاستجابة الوطنية للجائحة في بوتسوانا، أنشأت الحكومة صندوقا للإغاثة في حالات الطوارئ لتوفير موارد مالية تلبي احتياجات اشتراء إمدادات للإغاثة الوطنية وتكاليف إجلاء المواطنين خارج بوتسوانا؛ وبرامج التوعية الإعلامية الوطنية؛ وإغاثة صناعات أو قطاعات مختارة؛ ومراكز أو مرافق المشورة العامة. وكذلك

حشـــدت بوركينا فاســـو الموارد المالية لتخفيف الآثار المترتبة على الجائحة واعتمدت نظما داخلية لمراقبة المالية العامة بغية ضـمان تخصـيصـها للمسـتفيدين المعنيين. ومن أجل تعزيز رقابة المواطنين وزيادة الشـفافية وقابلية المسـاءلة أثناء الجائحة، قدم مكتب المراقب المالي العام لكوسـتاريكا معلومات محدثة ورؤى تحليلية عبر الإنترنت. وبالمثل، نشـرت لجنة الطوارئ الوطنية في كوسـتاريكا معلومات مسـتفيضـة تتعلق بالإدارة المؤسـسـية المرتبطة بالاســـتجابة لكوفيد-19 على موقعها عبر الإنترنت، وذلك في الوقت الفعلي في كثير من الأحيان. وشـــملت المعلومات تفاصيل عن التبرعات الوطنية والدولية، والمشتريات، وتعيين الموظفين المؤقتين، وتنفيذ الشؤون المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد استراتيجية وطنية للإدارة المالية لأخطار الكوارث من أجل ضمان مخصصات من الميزانية للتخفيف من حدة المخاطر وتأمين موارد تتاح بسهولة للاستجابة للكوارث.

6- السلطة التنفيذية في حالات الطوارئ

30- من أجل ضمان الاستجابة السريعة خلال جائحة كوفيد-19، استخدمت البلدان السلطات التنفيذية في حالات الطوارئ. وســمح التشــريع في بوتســوانا للرئيس بتطبيق لوائح حالات الطوارئ مثل المبادئ التوجيهية للكوارث الصـحية العامة في عام 2020 اسـتجابة للجائحة. وأفادت هايتي بأن سـلطات تنظيم حالات الطوارئ تسمح للحكومة باستخدام إجراءات معجلة للإفراج عن الأموال العامة، وتسديد النفقات اللازمة، وإعادة تخصيص اعتمادات الميزانية، وإبرام العقود التي تراها ضـــرورية. ويلزم توفير ضـــمانات لتجنب إســـاءة اســـتعمال هذه السـلطات، كما شـددت البوسـنة والهرسـك على أهمية الرقابة البرلمانية بغرض إدارة التراخيص ذات الصـلة، والأموال العامة، والحماية الوقائية من الأنشـطة غير المشـروعة، وإسـاءة اسـتعمال الوظيفة والسـلطة، والموارد المادية والمالية، وجمع المعلومات والوقائع عن الأحداث المتصلة بعمل المؤسسات الإدارية.

31- ومع تراجع آثار الجائحة، رفعت البلدان معظم التدابير المعتمدة لاحتواء جائحة كوفيد-19 ومكافحتها. وأفادت البرتغال بأنها شرعت في إلغاء معظم التشريعات التي أقرت في سياق الجائحة.

32- وأشـــارت الســـلفادور إلى أن مشـــاركة العديد من الوزارات وكذلك محكمة العدل العليا في معالجة المساعدة المتعلقة بكوفيد-19 قد فرضت تحديات، حيث طبقت كل مؤسسة إجراءاتها ولوائحها الخاصة.

جيم- نزاهة الأعمال التجارية، وشفافية الملكية الانتفاعية، وتدابير منع غسل الأموال (الفقرات 10 و11 و13)

1- نزاهة القطاع الخاص

33- اتخذت عدة بلدان مثل بوركينا فاسو وقبرص وكوستاريكا تدابير لتعزيز أنشطة مكافحة الفساد داخل القطاع الخاص، مشددة على أهمية الشفافية والأخلاقيات في تشغيل الأعمال التجارية. كما عززت بوركينا فاسو الشفافية والنزاهة بتشجيع الممارسات التجارية الجيدة والمراجعة الداخلية للحسابات مع التشديد على منع تضارب المصـالح. وسـنت كوسـتاريكا قانونا بشـأن مسـؤولية الكيانات القانونية عن الرشـوة وغيرها من الجرائم، وأدخلت نموذجا لتنظيم الجرائم ومنعها وإدارتها ومكافحتها بغية منع الجرائم واكتشـافها، إلى جانب إصـــلاحات لمعالجة التوصـــيات المتعلقة بمكافحة الفســـاد. وقد زودت قبرص هيئة مكافحة الفســـاد لديها بالكفاءات والصـــلاحيات اللازمة لتقييم وتعزيز النزاهة داخل القطاع الخاص من خلال التعاون مع الرابطات المهنية، وضـــمان وجود آليات للرقابة الداخلية من أجل تشـجيع الشـفافية، واسـتهداف الشـركات التي تعرض أو تقدم مزايا غير مسـتحقة. وقد نفذ المصـرف المركزي للبوسـنة والهرسـك برنامجا داخليا للامتثال وأنشـأ نظام "الخط الأخلاقي" للإبلاغ عن الفساد والمخالفات داخل المؤسسة.

34- واستخدمت بنجاح حوافز لإدماج الأخلاقيات والشفافية في ممارسات العمل في القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال، اعترف الأمين الوطني لمكافحة الفساد في باراغواي بالشركات الخاصة التي امتثلت لمعايير الشفافية والنزاهة وكافأها بمنحها ختم النزاهة. ومنحت البرتغال كأس النزاهة للشركات الخاصة التي التزمت بمعايير النزاهة في عملياتها التجارية. وركزت جمهورية مولدوفا على تدريب الشركات الخاصة في مجال مكافحة الفساد وشاركت على نحو فعال في مسابقة وطنية عززت النزاهة داخل القطاع الخاص. وسلطت بوركينا فاسو الضوء على أهمية تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص ذات الصلة في مجال مكافحة الفساد. وأنشأت قيرغيزستان منصب أمين مظالم للأعمال التجارية لضمان الشفافية في أنشطة سلطات الدولة، والحد من الفساد، وإنشاء إطار قانوني ومؤسسي لحماية حقوق الكيانات التجارية وحرياتها ومصالحها المشروعة. ولدى مكتب المدعي العام وحدة مستقلة تشارك في دراسة وتحليل الحالة لحماية حقوق منظمي المشاريع. وتعاون الاتحاد الروسي مع رابطات الأعمال التجارية والسلطات الحكومية من أجل تقييم مخاطر الفساد وتحسين التفاعلات بين الحكومة وأوساط الأعمال التجارية.

2- شفافية الملكية الانتفاعية

35- عدلت بوتسوانا تعريفها للمالك المنتفع، لكي يسجل جملة أمور منها ملكية الصناديق الاستئمانية أو عائدات التأمين على الحياة، وزادت من متطلبات العناية الواجبة.

36- وأشارت البوسنة والهرسك إلى أن إنشاء سجل وحيد للمالكين المنتفعين وفقا للمعايير الدولية المتعلقة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب من شأنه أن يوفر الضمان القانوني لدافعي الضرائب والأعمال التجارية، وأن يزيد الشفافية والرقابة من جانب أجهزة إنفاذ القانون، وخصوصا فيما يتعلق بالممتلكات العقارية، التي تم تحديدها كقطاع ضعيف. وتعكف تايلند أيضا على صياغة مشروع قانون من شأنه أن ينشئ سجلا.

37- وفي عام 2023، أصدرت بوركينا فاسو، على خلفية أزمتها الأمنية المستمرة، تشريعا بشأن سجل المالكين المنتفعين للكيانات الاعتبارية والترتيبات القانونية. ويتاح الوصول إلى سجل الملكية الانتفاعية في هنغاريا لوكالات إنفاذ القانون؛ وللخدمات الأمنية الوطنية؛ وخدمة الحماية الوطنية؛ ومركز مكافحة الإرهاب؛ والإدارة الوطنية للضرائب والجمارك؛ ومكتب المدعي العام والمحاكم الجنائية. وأشارت هنغاريا إلى أن نظام ترابط سجلات الملكية الانتفاعية (BORIS) التابع للاتحاد الأوروبي سيكون ذا فائدة كبيرة بمجرد تشغيله. وسجلت بوتسوانا معلومات الملكية الانتفاعية في نظامها لتسجيل الأعمال التجارية عبر الإنترنت وتبادلت المعلومات على النحو المطلوب من الكيانات المعتمدة. وبعد استحداث سجل، نظمت البرتغال حملة توعية واسعة النطاق من خلال مختلف وسائط الإعلام لعامة الجمهور وعقدت حلقات عمل تدريبية للسلطات المختصة والرابطات المهنية المعنية (المحامون والمستشارون القضائيون والموثقون والمحاسبون القانونيون). وفيما يتعلق بموضوع البيانات، أشارت قبرص إلى أن المعلومات المتعلقة بالملكية الانتفاعية قد جمعها وتحقق منها عدد كبير من الوكلاء الاقتصاديين والسلطات، مما أسهم في توافرها ودقتها. ومنذ عام 2022، استخدمت بنما منصات الاتصال بين السلطات المختلفة للحصول على المعلومات المتعلقة بالملكية الانتفاعية والتحقق من صحتها.

3- تدابير منع غسل الأموال

38- أشارت الدول في البداية إلى الدور الهام الذي تؤديه المعايير الدولية والمنظمات الدولية في منع الجريمة المالية. وشددت بلجيكا على دور فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال ومعاييرها والتركيز على الامتثال القانوني والكفاءة القانونية في تقارير التقييم المتبادل، مما يساعد البلدان على تقييم نظمها المحلية وتحسينها. وبالإضافة إلى الإفصاح الاستباقي عن المعلومات أو الاستخبارات المالية، سلطت السلفادور الضوء على إمكانية تبادل المعلومات بصورة آمنة من خلال مجموعة إيغمونت لوحدات

الاستخبارات المالية. وشاركت مدغشقر في رئاسة فريق الدراسة المعني بنقل الأموال النقدية عبر الحدود التابع لفريق مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وكانت عضوا في شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات.

39- وأشار الاتحاد الروسي إلى أنه أجرى تقييمات منتظمة للمخاطر وجدت أن الفساد ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب آخذان في الازدياد، مع كون مخططات تجنب الضرائب أحد المخاطر الرئيسية المستبانة التي ثبت أنها ضارة على نحو خاص في أوقات الأزمات. وكانت إساءة استعمال السلطة والرشوة من بين أكثر جرائم الفساد المستبانة فيما يتعلق بغسل الأموال. ووصفت غينيا المنهجية المستخدمة في تقييم المخاطر الأخير، التي تضمنت مزيجا من النهج الكمية والنوعية من أجل توفير أساس موضوعي لتحليل التهديدات ومواضع الضعف، بالتزامن مع مضاعفة مصادر المعلومات التي يرجح أن تعزز تقييم المخاطر وتكمله.

40- وكانت إيطاليا بصدد تحديث تقييمها الوطني للمخاطر ولاحظت التحدي المتمثل في ضمان التماسك وتعزيز التعاون بين جميع السلطات المختصة. ومن أجل تحسين الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، قدمت وحدة الاستخبارات المالية الإيطالية مؤشرات كاشفة للمخالفات لاستبانة المعاملات المشبوهة ونشرت نماذج وأنماطا تمثيلية للسلوك الاقتصادي والمالي المخالف فيما يتعلق باحتمال غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. ورفعت وحدة الاستخبارات المالية أيضا مستوى الوعي بمخاطر السلوك غير المشروع واختراق الجريمة المنظمة للأعمال التجارية، وكذلك الوعي بمنع الجريمة المالية المرتبطة بالجائحة. ومن أجل منع سوء الاستخدام والفساد المحيطين بأموال الاتحاد الأوروبي للاستثمارات المتعلقة بكوفيد-19 والإصلاحات في إيطاليا، ساهمت وحدة الاستخبارات المالية في اعتماد مبادئ توجيهية وأدوات للمشغلين من القطاعين العام والخاص من أجل الكشف عن الأنشطة المشبوهة المحتملة والإبلاغ عنها على نحو فعال في سياق الأشغال العامة أو الأنشطة العامة الأخرى. وكتدبير عملي لتسهيل الكشف عن غسل الأموال، فرضت الدانمرك "حظرا نقديا" في عام 2021، يقيد المدفوعات النقدية بحد أقصى هو 000 20 كرونة دانمركية (840 2 دولارا أمريكيا).

41- وقد حسنت عدة دول التعاون فيما بين الوكالات أثناء الجائحة. وشمل التنسيق فيما بين المؤسسات، بين لجنة الطوارئ الوطنية ووزارة المالية والمصارف الحكومية في كوستاريكا، نظما للمراقبة تحول دون تعرض الودائع في صندوق الطوارئ الوطني للاحتيال أو الفساد أو غسل الأموال، سواء في الإدارة التشغيلية العادية أو الاستثنائية (في حالات الطوارئ). ووفرت لجنة تنسيق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البرتغال منتدى للتنسيق الفعال بين جميع الهيئات والكيانات ذات الاختصاصات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من أجل رصد وتنسيق استبانة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييمها والاستجابة لها، مما يساهم في التحسين المستمر للامتثال التقني وفعالية النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأنشأت قبرص هيئة استشارية للتصدي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب تتألف من كيانات من القطاعين العام والخاص، يمكنها أن تقدم جملة أمور منها إسداء المشورة إلى مجلس الوزراء بشأن التدابير اللازمة لتحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى اتفاقات التعاون القائمة في مجال إنفاذ القانون وتبادل المعلومات، كانت المديرية المعنية بالفساد والجريمة الاقتصادية في بوتسوانا بصدد إبرام مذكرة تفاهم مع هيئة تنظيم المؤسسات المالية غير المصرفية لكي تتمكن من التصدي المشترك للفساد وغسل الأموال داخل الشركات والمؤسسات المالية. وفي الاتحاد الروسي، تعاونت السلطات على نحو فعال مع القطاع الخاص لتبادل المعلومات عن المخاطر الناشئة المتصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. واعتمدت مدغشقر على الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تيسير تبادل المعلومات وكشف الجرائم المتصلة بالفساد.

42- وأشارت إسبانيا والبرتغال وبوتسوانا إلى ضمان التنسيق والتعاون الفعالين بين مختلف الوكالات الحكومية باعتباره تحديا. وفي إيطاليا، يتطلب التنفيذ الجاري للخطة الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود أن تقترن إدارة كميات كبيرة من الموارد المالية وتبسيط الإجراءات العامة وتسريعها بأدوات لحماية الاقتصاد من عمليات الاختراق الإجرامية ولتوفير ضمانات فعالة للنزاهة العامة، الأمر الذي يمثل تحديا.

دال- الوصول إلى المعلومات، ومشاركة أصحاب المصلحة، والإبلاغ، ونوع الجنس والفساد (الفقرات 8 و15-17)

1- حرية الإعلام

43- إن توافر المعلومات المتعلقة بالفساد وإمكانية الوصول إليها يمكنان الرقابة المدنية، التي تتسم بأهمية خاصة في أوقات الأزمات. وقد كثفت هايتي جهودها لتثقيف الجمهور وتوعيته بالآثار الضارة للفساد من أجل منع أعمال الفساد في أعقاب زلزال عام 2021. وأشار كل من الاتحاد الروسي وقبرص وكوستاريكا إلى نشر مؤسسات الرقابة لمعلومات تسمح للجمهور بتقييم الآثار المحتملة للقرارات المتخذة في مجالي الميزانية والشؤون المالية أثناء الجائحة. واستحدثت بنما منصة لرصد الشفافية في عام 2022، وجعلتها إلزامية لجميع المؤسسات العامة. وتيسر المنصة الرصد التلقائي للمعلومات الإلزامية التي تدخلها كيانات الدولة وكذلك تلقي طلبات المعلومات الرقمية والاستجابة لها.

44- ومن أجل تعميم المعلومات الدقيقة وحسنة التوقيت بشأن كوفيد-19، وذلك بلغات متعددة، وزعت بوتسوانا مواد تعليمية، وأنتجت إعلانات تلفزيونية، وإعلانات إذاعية، وإعلانات في الصحف والمجلات، ونشرت رسائل عبر شبكات الهاتف المحمول ومنصات التواصل الاجتماعي. وقدم مركز اتصال معلومات في الوقت الفعلي متعلقة بالجائحة.

45- وفي جمهورية مولدوفا، استُهلت حملات إعلامية وحملات توعية بالشراكة مع الكيانات المسؤولة عن المجالات ذات الأولوية الأكثر عرضة للفساد، مثل الصحة والتعليم والبناء والأغذية والجمارك والشرطة والعدالة والخدمات العامة والطاقة والبيئة والنقل. واستخدمت جمهورية مولدوفا أيضا وسائط مثل البودكاست ومراكز المعلومات المتنقلة وأشرطة الفيديو والألعاب بالإضافة إلى وسائط الإعلام التقليدية. وأفادت سلوفاكيا بأنها أدخلت في الآونة الأخيرة تحسينات تتعلق بالنشر الشفاف وحرية وصول الجمهور العام والصحفيين إلى معلومات الإدارة العامة، مشيرة إلى الأهمية الحيوية لتوفير إمكانية وصول الصحفيين إلى المعلومات.

46- وفيما يتعلق بالتحديات، ظل ضمان موثوقية هذه الأدوات وأدائها الوظيفي وأمنها أمرا بالغ الأهمية لفعاليتها ومساهمتها في القدرة على الصمود بوجه عام عند التصدي للأزمات.

2- مشاركة أصحاب المصلحة

47- يتزايد عدد البلدان التي تُشرك جهات غير حكومية ذات مصلحة في مساعيها لمكافحة الفساد. وأفادت جورجيا بأن مشاركة المواطنين في مكافحة الجرائم المتصلة بالفساد قد ازدادت زيادة ملحوظة وأن تقارير الفساد الواردة من المواطنين قد ارتفعت. وسلطت بوركينا فاسو الضوء على إمكانية اضطلاع منظمات المجتمع المدني بدور الأطراف المدنية في القضايا القانونية المتعلقة بأفعال الفساد، وذكرت عدة أمثلة لقضايا من هذا النوع.

48- وشملت المبادرات في قبرص إنشاء مجلس علمي يتألف من أكاديميين ومراقبين من المجتمع المدني، وتقييم وإثراء تدابير مكافحة الفساد، والتعاون مع الأوساط الأكاديمية لإعداد أساليب/ممارسات مبتكرة لمنع الفساد وقمعه.

49- وعملت عدة بلدان، منها إسبانيا وباراغواي وبنما، على إذكاء الوعي بعواقب الفساد من خلال تنظيم مناسبات مشتركة مع المجتمع المدني، وإن كان تعزيز الوعي العام لا يزال يمثل تحديا مستمرا. وأشركت بولندا على نحو فعال المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في جهود مكافحة الفساد، مع التركيز على توعية الجمهور أثناء حالات الأزمات. وفي البرتغال، استهدفت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة 2020-2024 المشاركة الفعالة للكيانات غير العامة، بما في ذلك المجتمع المدني والمواطنون

والشركات ومؤسسات الدولة. وفي جمهورية مولدوفا، ركز التعاون بين المركز الوطني لمكافحة الفساد والمجتمع المدني على المبادرات التي تعزز النزاهة والتثقيف في مجال مكافحة الفساد، في حين اتخذت إسبانيا خطوات تسعى إلى الشفافية ومشاركة المواطنين من خلال بوابة المساءلة وخطة الحكومة المفتوحة.

50- وعززت بنما وهايتي الأخلاقيات والشفافية، وأشركتا المجتمع المدني والجماعات المجتمعية والقطاع الخاص في حملات منع الفساد والتوعية. وأنشأت هايتي مركزا لتوثيق مكافحة الفساد وأصدرت مجلة الشفافية "Transparence"، بينما استضافت بنما منتديات أكاديمية بشأن الأخلاقيات العامة والتجارية، ونظمت حملات لإذكاء الوعي وأبرمت اتفاقات تعاون مع الرابطات لتعزيز النزاهة.

51- ونظمت مدغشقر دورات تدريبية وتوعوية للمهنيين القانونيين والطلاب، بينما منحت البوسنة والهرسك جوائز للأعمال الفنية والأدبية التي يقدمها طلاب المدارس بشأن موضوع مكافحة الفساد كجزء من حملة سنوية. وأدرجت أفضل الأعمال في فيلم ترويجي وطبعت في تقويمات وكالة مكافحة الفساد، وروجت أيضا في مؤتمر سنوي بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد.

3- نظم الشكاوى السرية وحماية الأشخاص المبلغين

52- في حين استحدثت إسبانيا وقبرص مؤخرا قوانين جديدة بشأن الإبلاغ عن الفساد، وأبلغت البرتغال وبنما وبوتسوانا والبوسنة والهرسك وبولندا وتايلند وجورجيا والدانمرك والسلفادور وسلوفاكيا وكوستاريكا عن عملها المستمر من أجل تعزيز نظمها لحماية المبلغين عن أفعال الفساد والشهود عليها. وفي إسبانيا، أنشأ القانون الجديد كيانا للقانون العام، وهو الهيئة المستقلة لحماية المبلغين عن المخالفات. وأفادت البوسنة والهرسك بأنها تواصل العمل على تعزيز إطار عمل حماية المبلغين عن المخالفات ليشمل أيضا الأشخاص الذين ليسوا موظفين عموميين وتخفيف عبء الإثباتات التي يقدمها الأشخاص المبلغون.

53- واستخدمت البرتغال عدة قنوات للإبلاغ، بينما استخدمت وزارة العمل في الاتحاد الروسي خطوط اتصال مباشرة ومراكز استقبال إلكترونية للإبلاغ السري عن الفساد في المنظمات العمومية. وشملت قنوات الإبلاغ الأخرى المواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني والهاتف والتقارير التي تقدم بالحضور الشخصي.

54- وفيما يتعلق بالتحديات، سلطت إسبانيا والبرتغال الضوء على أن صعوبة توفير الحماية الفعالة للمبلغين عن المخالفات تؤدي إلى الخوف من الإبلاغ وانعدام الثقة في آليات الإبلاغ.

4- نوع الجنس والفساد

55- اتخذت عدة دول خطوات لتحسين فهمها للصلات بين نوع الجنس والفساد، ولتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بسبل منها إنشاء فرقة عمل معنية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني (بلجيكا) ومواءمة القوانين واللوائح مع قوانين المساواة بين الجنسين وتنظيم برامج تدريبية بشأن الأثر الذي يمكن أن تحدثه القواعد التنظيمية على المساواة بين الجنسين (البوسنة والهرسك).

56- وشددت بوتسوانا على المساواة بين الجنسين من خلال سياسات مثل السياسة الوطنية المتعلقة بنوع الجنس والتنمية واللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية. وفي حين أن هذه السياسات ترتبط ارتباطا غير مباشر بجهود مكافحة الفساد، فإنها تؤكد الاعتراف بالصلة الجوهرية بين المساواة بين الجنسين والتنمية الشاملة. ووفرت بوركينا فاسو تدريبا على تحليل الميزانية على أساس نوع الجنس لضمان تخصيص الموارد العامة بطريقة تقلل من أوجه عدم المساواة بين الجنسين. واتخذت طاجيكستان خطوات لتعزيز المساواة بين الجنسين

في الخدمة المدنية بحظر التمييز القائم على نوع الجنس أثناء تعيين الموظفين وتوظيفهم بغية تهيئة بيئة تستوعب الجنسين وتعترف بقيمة المنظورات المتنوعة في الحكم.

57- واستنادا إلى إدراك أن حالات الطوارئ والكوارث تزيد بدرجة كبيرة من مستويات ضعف المرأة، وتصاحبها البطالة، والعواقب السلبية في مجال الرعاية الصحية، والصعوبات في الوصول إلى الاحتياجات الأساسية والأمن التغذوي، والهجرة غير النظامية، والعنف القائم على نوع الجنس، والاستغلال الجنسي، والاتجار بالأشخاص، وعبء رعاية الأشخاص المعالين، أدرجت كوستاريكا المساواة بين الجنسين في استراتيجياتها للاستجابة للكوارث والوقاية منها. واعتمدت إيطاليا على الدراسات الأكاديمية للتوصل إلى فهم أفضل لكيفية تأثير الفساد على الرجال والنساء على نحو مختلف. وأدرجت بنما الاعتبارات الجنسانية في برامج ومبادرات التدريب لإبراز أوجه الضعف والتحديات الفريدة التي قد تواجهها المرأة في الحالات المعرضة للفساد. وكفلت البرتغال إجراء تقييمات للأثر الجنساني المترتب على القوانين التشريعية، وأدمجت الاعتبارات الجنسانية إدماجا راسخا في عملياتها التشريعية وشددت على أهمية إصدار قوانين للمساواة بين الجنسين وكذلك ضمان تنفيذها تنفيذا فعالا.

هاء- بناء القدرات واستخدام التكنولوجيا (الفقرتان 19 و20)

1- بناء القدرات

58- اضطلعت بلدان كثيرة بمساع هامة في مجال بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، قدمت بلجيكا وبوتسوانا والبوسنة والهرسك دورات تدريبية في مجال مكافحة الفساد وتدريبا على الأخلاقيات العامة والنزاهة، سواء على هيئة تعلم إلكتروني أو حلقات عمل. ونظمت بوركينا فاسو برامج تدريبية تركز على تنمية المهارات من خلال دورات تدريب الأقران وجلسات التوجيه. وقدمت كوستاريكا دورات مثل "10 سلطات لمنع الفساد" وتدريبا متصلا بالأخلاقيات لتعزيز قدرات المشاركين في مجال منع الفساد. ونظمت قبرص برامج تدريبية وحلقات عمل لموظفي الخدمة المدنية والمدرسين المشاركين في جهود مكافحة الفساد. وفرضت بنما دورات افتراضية للبيانات المفتوحة للموظفين العموميين وقدمت تدريبا متعلقا بالفساد للمدعين العامين.

59- وأعدت سلوفاكيا برنامجا للتعلم الإلكتروني بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتحسين المعرفة والوعي بمنع الفساد. وأنشأت إسبانيا مراكز تدريبية لموظفي الخدمة المدنية، مع التركيز على التدريب المتخصص في التحقيقات المالية، ولا سيما في القضايا المتصلة بالفساد. ووفرت تايلند تدريبا مكثفا لموظفي مكافحة الفساد وغيرهم من موظفي الدولة، ولكنها أشارت إلى التحديات المتعلقة بفعالية التدريب عبر الإنترنت.

60- ومن أجل زيادة قدرات إنفاذ القانون، عينت البرتغال أكثر من 150 مفتشا جديدا و65 أخصائيا في الاستدلال الجنائي العلمي من أصل عدد متوخى يبلغ 100 1 موظف معين حديثا في مجال التحقيقات الجنائية والاستدلال الجنائي والأمن بين عامي 2022 و2026.

2- الأدوات الرقمية

61- أدت الجائحة إلى تسارع كبير للتطور التكنولوجي في العديد من البلدان، بما في ذلك فيما يتعلق بإدارة الأزمات ومكافحة الفساد. فعلى سبيل المثال، ركزت ألبانيا على دمج جمع ومعالجة الإحصاءات المتصلة بالفساد. وتحولت الكويت إلى الحكومة الإلكترونية وتقديم الخدمات عبر الإنترنت، وحاولت البوسنة والهرسك استحداث تطبيق لكوفيد-19 من أجل تبادل الوثائق المتعلقة بمنع الفساد، ولكنها فشلت في نهاية المطاف.

62- وأطلقت بوتسوانا استعراض السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجية التجارة الإلكترونية لتنويع الاقتصاد من خلال الأدوات الرقمية، ولكن التحديات مثل تطوير البنية التحتية ومحو الأمية الرقمية لا تزال قائمة. ونجحت الجمهورية الدومينيكية في التكيف مع التحديات المتعلقة بكوفيد-19 من خلال نظام قضائي افتراضي، بدأ العمل بالتوقيعات الرقمية وإيداع الملفات رقميا بالإضافة إلى جلسات الاستماع الافتراضية.

63- واستحدث الاتحاد الروسي نظام المعلومات الحكومي بوسيدون لمكافحة الفساد بغية توفير المعلومات والدعم التحليلي لأنشطة السلطات العاملة في مجال منع الفساد، بما في ذلك تحليل الامتثال للقيود والمحظورات والمتطلبات المقررة لغرض مكافحة الفساد والتحقق من ذلك الامتثال. وينظر البرلمان في مشروع قانون ينص على إمكانية إرسال طلبات، كجزء من عمليات التحقق من مكافحة الفساد، إلى الفهرس المركزي للتاريخ الائتماني ومكاتب التاريخ الائتماني وأصحاب سجل مالكي الأوراق المالية والمودعين. ولدى تايلند مذكرة تفاهم لإدماج البيانات الإلكترونية ورقمنتها داخل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

واو- تدابير التصدي التي تتخذها أجهزة إنفاذ القانون والتعاون الدولي (الفقرات 12 و18 و21)

1- إنفاذ القانون

64- فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم وملاحقة مرتكبيها قضائيا، شددت البرتغال على الحاجة إلى توسيع نطاق الموارد والخبرات والتنسيق فيما بين مختلف الأجهزة، وعلى التحديات التي تواجه التحقيق في قضايا الفساد المعقدة التي يتورط فيها مسؤولون رفيعو المستوى أو شبكات إجرامية منظمة وملاحقة مرتكبيها قضائيا. وأشارت سلوفاكيا إلى الفرص التي أتاحتها الجائحة لاستغلال الوضع للإثراء غير المشروع أو غيره من الممارسات الفاسدة، وسلطت الضوء على أن الأداة الأقوى لتعزيز فعالية الإجراءات الجنائية هي عمليات تبادل المعلومات والتعاون في الإجراءات الجنائية على نحو موثوق وهادف وحسن التوقيت ومأمون. وشددت البوسنة والهرسك على ضرورة اتباع نهج إنفاذ استباقي يتطلب التنسيق واستخدام البيانات الاستخباراتية والتشغيلية، فضلا عن المعلومات المستمدة من التحليلات الاستراتيجية، وتحسين المعرفة وتعزيز التعاون بين المؤسسات والسلطات.

65- وعلى الصعيد المؤسسي، نظمت كوستاريكا التحقيق في جرائم الفساد التي تؤدي إلى ممارسات تجارية غير عادلة، مثل الزيادات التعسفية في الأسعار والتلاعب بأسعار السلع والخدمات الأساسية، وملاحقة مرتكبيها قضائيا، إذ يتولى ذلك مركزيا مكتب المدعي العام للجرائم الاقتصادية والضريبية والمالية. وبالمثل، تتولى الوحدة الوطنية الخاصة لمكافحة الجريمة في الدانمرك التحقيق في الجرائم المعقدة، ولا سيما عندما تكون ذات طابع عابر للحدود، وتتعاون تعاونا وثيقا مع هيئة المنافسة الدانمركية للتحقيق في انتهاكات قانون المنافسة الدانمركي مثل تكوين الاحتكارات واتفاقات الأسعار وتقاسم الأسواق. وكلف مكتب المدعي العام في بنما إدارة أنشئت حديثا للجرائم ضد النظام الاقتصادي، بمسؤولية التحقيقات المتعلقة بالممارسات التجارية غير العادلة، وشهدت بنما حالات مثل اختلاس سندات كانت مخصصة للمتضررين من الجائحة أو سرقة أقنعة من المستشفيات. وفي السلفادور، تتولى وحدة المدعي الخاص المعني بجرائم الفساد مسؤولية الفساد الذي يرتكبه مسؤولون رفيعو المستوى. وفيما يتعلق بجميع قضايا الفساد، تعترف سياسة الادعاء في السلفادور بأهمية التنسيق الداخلي المستمر بين وحدات الادعاء المعنية، سواء كانت متخصصة أم لا، وكذلك أهمية التنسيق الخارجي مع المؤسسات في قطاع العدالة والإدارة العامة على المستويين الحكومي والمحلي، من أجل تنفيذ إجراءات منسقة ومتناسبة وملائمة للقضاء على الفساد وتجنب الإفلات من العقاب".

66- وحقق فريق التحقيق والتحليل الخاص المنشأ حديثا داخل شرطة البرتغال الجنائية في جميع المخالفات والجرائم المرتبطة بكوفيد-19 وتعاون على نحو وثيق مع المفتشية العامة للأنشطة الصحية، وكذلك مع فرقة العمل المعنية بتنسيق التطعيم ضد كوفيد-19. وبالإضافة إلى تحسين أدوات التحقيق لمكافحة الفساد، يطلب من الدول

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضا ضمان إمكانية رفع امتيازات وحصانات الموظفين العموميين أثناء التحقيقات في الفساد. ولدى الاتحاد الأوروبي عدد من الوكالات والهيئات لحماية ميزانية المنظمة، بما في ذلك مكتب المدعي العام الأوروبي، والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست)، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول). وعلى الصعيد الأوروبي، استخدمت قبرص بنجاح نظام أوامر التحقيق الأوروبية للاتصالات السلكية واللاسلكية، في حين سلطت الدانمرك الضوء على التعاون مع اليوروبول ويوروجست وكذلك مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

67- واختارت سلوفاكيا منح محققيها الاستقلال الكامل في تأمين الأدلة وتقييمها واستخدامها. ويمكن للمسؤولين الكبار الذين لم يتدخلوا في التحقيق الجنائي الفعلي إصدار مهام ذات طابع إداري/منهجي، في حين يدار المحققون بصورة مباشرة من المدعي العام ويخضعون مباشرة لسلطته.

68- وحسنت عدة بلدان تدابير التحقيق والملاحقة القضائية. واستخدمت سلوفاكيا أحدث الوسائل التقنية والتكنولوجية من أجل تحسين نوعية عمليات الكشف والإجراءات الجنائية والاستجابة للتطور المستمر في أساليب العمل والتكنولوجيات الجديدة وأساليب الدفع التي يستخدمها المجرمون. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت داخل قوة الشرطة آلية للإبلاغ عن الجرائم المرتكبة فيما يتصل بجائحة كوفيد-19 وتسجيلها وتقييمها. وشددت هنغاريا على أهمية تتبع الموجودات في التحقيقات الداخلية وفي تقديم المساعدة للتحقيقات الأجنبية، وسلطت الضوء على الوسائل التي نجحت من خلالها التدابير القسرية، مثل أوامر التفتيش والضبط وأوامر الحجز، في مساعدة أجهزة إنفاذ القانون الأجنبية وإمكانية اتخاذها فيما يتعلق بأي جريمة تدر ثروة. وسنت الجزائر تشريعا بشأن استخدام التحقيقات المالية للكشف عن الجرائم المالية والتحقيق فيها. وفي الوقت نفسه، ينظر الاتحاد الأوروبي في مقترح لنظام جزاءات في سياسته الخارجية والأمنية المشتركة يستهدف أعمال الفساد الخطيرة في جميع أنحاء العالم.

69- وأبلغ عن إنجاز تحقيقات ومحاكمات جارية بنجاح من البوسنة والهرسك (مخالفات في المشتريات المتعلقة بكوفيد-19)، وجورجيا (الرشوة، وإساءة استخدام السلطات الرسمية، وإهمال الواجب الرسمي، والاحتيال في الكميات الكبيرة، والنصب، والاختلاس، والأنشطة غير القانونية في تنظيم المشاريع)، وتايلند (التلاعب في العطاءات)، وإسبانيا (زيادة كبيرة منذ عام 2019 في عدد التقارير والتحقيقات والملاحقات القضائية والأحكام القضائية ضمن الولاية القضائية لمكتب المدعي الخاص المعني بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة).

70- ومن أجل ضمان إجراء تحقيقات مالية استباقية ومنسقة، دعمت خطة التعافي والقدرة على الصمود في سلوفاكيا تدريبا نفذ في عام 2023 بشأن استبانة وتحليل التدفقات النقدية، والعلاقات الشخصية وعلاقات الملكية للكيانات المشبوهة، والعلاقات الفاسدة في المشتريات العامة، والإعانات التي تمنح في العقود العامة عالية القيمة وغيرها من الجرائم التي تنطوي على الاستخدام المسرف للأموال العامة. وتتعاون سلوفاكيا أيضا مع منظمات دولية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل توفير دورات للموظفين العموميين بشأن مسائل مثل الرؤى السلوكية المتعلقة بالفساد. وفي قيرغيزستان، استفادت سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية من دراسة تجارب البلدان الأخرى وقامت بتكييف نظمها استجابة لذلك.

71- وكانت التحديات المبلغ عنها عامة أكثر ولا تتعلق بحالات الأزمات. وأشارت باراغواي إلى التحدي المتمثل في إثبات الفساد في المحاكم وربط الوقائع بالعواقب، وهو تحد يجري التصدي له من خلال تحسين التدريب وتقنيات التحقيق وآليات الإبلاغ. وأشارت تايلند إلى أهمية التنسيق بين سلطات تحصيل الضرائب وسلطات الاستيراد والتصدير والمصارف التجارية ووكالات التسجيل التجاري. وحاولت قيرغيزستان معالجة انخفاض ثقة الجمهور في نظام إنفاذ القانون والقضاء. وبالمثل، لاحظت البرتغال كيف أن ضمان استقلال السلطة القضائية وفعاليتها في معالجة قضايا الفساد أمر أساسي للحفاظ على ثقة الجمهور وضمان إجراء محاكمات عادلة. وتتعلق التحديات الإضافية التي تواجهها البرتغال بمسؤولية الشركات والتعامل مع الهياكل

المؤسسية المعقدة، وضمان فرض وإنفاذ الجزاءات المناسبة على الأفراد والكيانات الذين تثبت إدانتهم بالفساد لردع السلوك الفاسد في المستقبل.

2- تبادل المعلومات

72- إن تبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والعابر للحدود أمر أساسي لمكافحة الفساد، ولا سيما في أوقات الأزمات. وأنشأت بلجيكا والبوسنة والهرسك قنوات اتصال إلكترونية لتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي، بينما أنشأت كوستاريكا نقاط اتصال داخل مكتب المدعي العام لضمان سرية الاتصالات مع الهيئات الدولية وشبكات مكافحة الفساد.

73- وأتاحت البلدان أيضا تلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وإرسالها رقميا، مما عزز قدراتها على التعاون الدولي. وشملت تلك البلدان السلفادور وغينيا، اللتين تستخدمان قنوات الاتصال الإلكترونية والمساعدة القانونية المتبادلة والتحقيقات المشتركة.

74- واعترفت بنما وهنغاريا بأهمية التعاون الدولي، وخصوصا في التحقيقات المالية واسترداد الموجودات. وعلى الرغم من التحديات المتعلقة بمستويات الكفاءة المتفاوتة، استخدم البلدان المنصات الإلكترونية للتعاون القضائي الدولي ودعيا إلى آليات تعزز التعاون الدولي من خلال الوسائل الرقمية. والتزمت بولندا أيضا بإعداد قنوات اتصال إلكترونية فعالة لتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي فيما بين كيانات مكافحة الفساد، بينما استخدمت البرتغال مجموعة متنوعة من التدابير والشبكات لتعزيز قنوات الاتصال الإلكترونية للتعاون الدولي في المعركة الجارية ضد الفساد.

3- التعاون الدولي

75- في أوقات الأزمات والطوارئ، مثل جائحة كوفيد-19، تتضح على نحو متزايد الحاجة إلى التعاون الدولي بما في ذلك في المسائل المدنية والإدارية. وأشارت عدة دول إلى أهمية الشبكات في هذا الصدد: أصبحت بوركينا فاسو عضوا في مجموعة إيغمونت وتقدمت بطلب للانضمام إلى عضوية شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد. وتعاونت هايتي مع دول أجنبية من خلال الإنتربول وتقدمت أيضا بطلب للانضمام إلى عضوية شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد. ويشارك الاتحاد الروسي على نحو فعال في المنظمات الدولية ويتعاون تعاونا وثيقا مع السلطات الشريكة لمكافحة الفساد في البلدان المجاورة.

76- وشاركت إسبانيا وبنما على نحو فعال في التعاون الدولي في المسائل المدنية والإدارية، بما في ذلك على أساس اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وقدمتا إحصاءات في هذا الصدد. وبالمثل، استندت أوكرانيا في غالبية طلباتها المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. واستحدثت إسبانيا آلية تنسيق جديدة بين الدائرة الوطنية لتنسيق مكافحة الاحتيال والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال، تركز على الاستجابة لطلبات المعلومات أثناء إجراءات التحقيق ومساعدة المكتب في أنشطته داخل الأراضي الإسبانية.

77- وزادت الجائحة من التحديات مما أدى إلى تأخر الاستجابات ونقص الاهتمام وعدم كفاية التقارير المرحلية. ولاحظت الجزائر أن بعض البلدان لم تتعاون في قضايا إرجاع الموجودات وأن الاختلافات بين النظم القانونية تمثل عقبات. وأشارت الدانمرك بدورها إلى أن المدعي العام للدولة المعني بالجرائم الاقتصادية والدولية الخطيرة يسعى إلى اتخاذ إجراءات فورية وفعالة بشأن كل طلب من طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

ثالثا- أنشطة تنفيذ الفقرات 22-24 و26 و27

ألف- الفقرة 22

78- يرد في الوثيقة CAC/COSP/2023/18 ملخص لتدابير تنفيذ الفقرة 22 بشأن الصلات القائمة بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة.

باء- الفقرات 23-24

79- خصص اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية الحادي عشر لتعزيز التعاون الدولي بندا من جدول أعماله وحلقة نقاش لموضوع " تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف للنهوض بجهود منع الفساد واستبانته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها"؛ ويمكن الاطلاع على ملخص المداولات في الوثيقة CAC/COSP/EG.1/2022/3.

80- وعرضت "المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف للنهوض بجهود منع الفساد واستبانته والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها" (CAC/COSP/EG.1/2023/3) خلال اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية الثاني عشر واستكملت بحلقة نقاش بشأن استخدام المبادئ التوجيهية وتطبيقها. وتتألف المبادئ التوجيهية من 13 مبدأ رفيع المستوى وغير إلزامي تسمح للدول بالبت في طرائق التنفيذ المحددة وتوفر منصة لمواصلة تبادل القدرات والخبرات. ويتمثل الهدف العام للمبادئ التوجيهية غير الملزمة في دعم جهود الدول الأطراف الرامية إلى التصدي لأشيع مخاطر الفساد التي تواجهها في مختلف مراحل التعامل مع حالات الطوارئ أو التصدي للأزمات بما في ذلك على الصعيد الوطني والدولي والمتعدد الأطراف.

81- وتستند المبادئ التوجيهية إلى عملية تحضيرية شاملة، بما في ذلك تحليل المعلومات التي قدمتها 23 دولة من الدول الأطراف والتي وردت في ورقة الاجتماع CAC/COSP/EG.1/2022/CRP.1، واجتماع للخبراء نُظم في كانون الأول/ديسمبر 2022 وحضره أكثر من 50 مشاركا من 26 بلدا ومن المنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وعقب اجتماع الخبراء، أعدت الأمانة مسودة أولية للمبادئ التوجيهية غير الملزمة وعقدت مشاورة افتراضية في أيار/مايو 2023. ويرد وصف المنهجية الكاملة في المبادئ التوجيهية غير الملزمة وتقرير اجتماع الخبراء لتعزيز التعاون الدولي (CAC/COSP/EG.1/2023/4).

جيم- الفقرات 26 و27

82- للحصول على لمحة عن المساعدة التقنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يرجى الرجوع إلى التقرير المعنون "تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من الاستعراضات القطرية والمساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعما لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (CAC/COSP/2023/10).